حكومة «أبو علاء»: لو دامت لغيرك ما آلت إليك!

خليل شاهين

من يستطيع التكهن بحجم الإجابات المتوقعة عن سؤال: من أية نقطة ستبدأ الحكومة المقلصة برئاسة أحمد قريع «أبو علاء»؛ من حيث بدأت حكومة محمود عباس «أبو مازن» أم إلى حيث انتهت، أم من نقطة تحول دراماتيكي في التعامل مع ملفات السياسة والأمن والاقتصاد والإصلاح وغيرها؟!

ربما يصعب التكهن بعددها، ولكن يمكن الجزم أننا سنكون أمام طيف من إجابات متعددة لا تخلو من تناقض، يعود أحد أسبابه إلى تسجيل «أبو علاء» أول نجاحاته، وربما أبرزها كخلف لرئيس الوزراء المستقيل «أبو مازن»، في دفع حالة الارتباك الفلسطينية لتبلغ من العمر أرذله، من خلال دعوته المتكررة لتعزيز الوحدة الوطنية مع إدارته الظهر- في المقابل- لموقف معظم القوى الوطنية والإسلامية الرافض لتشكيل «حكومة طوارئ»، أو عادية مقلصة، والمتشكك إزاء ما تضمره لـ «ضبط الفوضى» في الساحة الفلسطينية، وكذلك الابتعاد عن إشراك الحالة الفلسطينية في الإجابة عن السؤال المطروح أعلاه، بما يعنيه من محاولة لتحديد برنامج ومهمات وشكل الحكومة الجديدة، فضلاً عن التلاعب لفترة بشهية «المستوزرين» الكثر عبر طرح تشكيلة حكومية موسعة تارة، وتشكيلة مقلصة تارة أخرى، بانتظار توسيعها لاحقاً، لأسباب لم يفصح «أبو علاء» عن وجاهتها للرأي العام المقصى عن دائرة صنع القرار المتعلق بمصيره.

باختصار، تعدد الإجابات وتناقضها مرده أن السؤال لم يكن مطروحا أصلا على أجندة الانشغال الفلسطيني النشط بأسماء ورثة الحكومة المستقيلة، بدلاً من برنامج الحكومة الجديدة، سواء أكانت موسعة أم مقلصة، والسيناريوهات الممكنة للدور المنوط بها في ضوء التطورات المحتملة خلال الفترة المقبلة، وربما قبل ذلك جدوى تشكيل الحكومة وبقاء السلطة ذاتها، لا سيما مع تصاعد التهديد الإسرائيلي بإعادة الاحتلال الشامل للأراضي الفلسطينية، وبخاصة مع استدعاء المزيد من قوات الاحتياط الإسرائيلية، وبدء عملية «العلاج الجذري» الدموية في رفح.

وفي وضع كهذا، يمكن الادعاء بانتفاء الأسباب الموجبة للاعتقاد أن مصيراً آخر ينتظر حكومة «أبو علاء»، سواء أكانت «طارئة»، أم «عادية» في ظل «حالة طوارئ» غير عادية، غير ما آلت إليه الحكومة التي دنت إليه، ليصح القول في مقام «مهندس أوسلو» الأبرز «لو دامت لغيرك ما آلت إليك»، ليس انطلاقاً مما في القول من عبرة التداول الديمقراطي للسلطة، بل مما ستحمله حكومته من «فيروس الفشل» الموروث لها من حكومة أسقطها توهم انفتاح الأفق السياسي، ومن قبله تجاهل حقيقة كونها حكومة لا تزال تحت الاحتلال في نهاية المطاف.

ولا ينطوي هذا القول على شماتة مسبقة بحامل الفيروس الجديد المقبل على «موت سياسي» نال من قبل من حكومة «أبو مازن»، فلا شماتة في الموت، بل ينطوي على دعوة لنقاش سبل القضاء على الفيروس المسبب لمرض الحالة الفلسطينية، من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: إذا كان هناك قدر من الصحة في تحميل السياسة الإسرائيلية المتعنتة والموقف الأميركي المنحاز إليها قسطاً وافراً من مسؤولية الإطاحة بحكومة «أبو مازن»، فما الذي جعل ظهر هذه الحكومة مكشوفاً إلى حد سقوطها؟ وما الذي يحمل على الاعتقاد أن حكومة «أبو علاء» المرفوضة مسبقاً من معظم التيارات السياسية الفلسطينية، بما فيها من داخل حركة «فتح» ذاتها، تتسلح برؤية سياسية تمكنها من الصمود أمام العوامل الخارجية ذاتها التي واجهتها الحكومة المستقيلة؟ وما هو المطلوب فلسطينياً من أجل إحداث تحول دراماتيكي يمكن من التقاط زمام المبادرة في المعركة ضد الاحتلال؟

وفي الواقع، لعب الموقفان الإسرائيلي والأميركي دوراً ضاغطاً على حكومة «أبو مازن»، ومن قبلها حكومة ياسر عرفات، وسيتواصل الدور نفسه، بوتيرة أعلى ربما، على حكومة «أبو علاء» من بعدها، غير أن الجديد مع تشكل حكومة «أبو مازن» تمثل بارتفاع وزن العوامل الدولية، وكذلك الإقليمية، في التأثير على السياسة الداخلية الفلسطينية، بحيث يمكن القول إن الضغط الخارجي بات يمثل عاملاً داخلياً متزايد التأثير في السياسة الرسمية الفلسطينية، كما هو الحال في سياسة عدد من القوى السياسية، وبضمنها القوى الإسلامية، بل، شهدت الساحة الفلسطينية خلال الأشهر الماضية حالة من استدعاء التدخلات والضغوط الخارجية، الدولية أو الإقليمية، كلما استدعت الحاجة محاولة فرض مواقف معينة في الساحة الفلسطينية من هذا الطرف أو ذاك.

وتتحمل حكومة «أبو مازن» مسؤولية خاصة عن انكشاف ظهر السلطة الفلسطينية أمام الضغوط الخارجية، فقد جاء تشكيلها ليعبر عن نجاح اتجاه سياسي في الاستقواء بالضغط الخارجي، وبخاصة الأميركي، من أجل فرض رؤية سياسية تقوم على التباكي على ما يسمى «الفرص الضائعة»، لا سيما منذ «كامب ديفيد»، وتوهم إمكانية التمكن في نهاية مسار «خارطة الطريق» من الوصول إلى تسوية سياسية تكفل للفلسطينيين الحصول على ما كانوا أضاعوا «فرصة» اغتنامه سابقاً، ولكن هذه المرة بعد سلوك ممر إجباري «لا مفر منه»، يتمثل بتنفيذ الاستحقاقات «الأمنية» المطلوبة، أميركياً وإسرائيلياً، على صعيد القضاء على المقاومة، وإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، بقرار فلسطيني داخلي. ولذلك، لم يكن غريباً أن تندد حكومة «أبو مازن» بكل العمليات المسلحة الفلسطينية، بما فيها تلك التي استهدفت جنود الاحتلال أو المستوطنين في نطاق الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وأن تصم ذلك بـ «الإرهاب»، حتى قبل أن يفعل ذلك في وقت لاحق الاتحاد الأوروبي، واللجنة الرباعية.

وفي ظل تصارع أصحاب هذه الرؤية السياسية مع منافسيهم من أصحاب الرؤية المقابلة، بقيادة الرئيس ياسر عرفات، والمستعدة للتعاطي مع «خارطة الطريق»، دون رهان على إمكانية الوصول من خلالها إلى تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الفلسطينية، وأملاً بالخروج بأقل الخسائر الممكنة تحت وطأة الحصار والاحتلال العنصري المباشر والضغط الخارجي، لم يكن غريباً أن نشهد مواقف متناقضة من مسؤولين فلسطينيين، كأن يعتبر أحدهم أن حكومة شارون «لم تقرأ» بنود «خارطة الطريق»، في معرض إدانته محاولتها فرض رؤيتها على الجانب الفلسطيني، فيما يذهب مسؤول آخر إلى اتهام القيادة الفلسطينية ذاتها بأنها «لم تقرأ» هذه الخارطة، في معرض دفاعه عن وجوب تنفيذ استحقاقات لا مفر منها، بل وكان تعهد «أبو مازن» بالوفاء بها على الملأ في قمتي العقبة وشرم الشيخ!

غير أن أفضل قراءة لخطة «خارطة الطريق» ما كانت لتنقذ الحكومة المستقيلة من هذا المصير، لأن «الفهلوة السياسية»، وحملة العلاقات العامة مع بعض مسؤولي الإدارة الأميركية، وتبني خطاب سياسي موجه لخدمة هذه الحملة يقوم على ازدراء الرأي العام الداخلي، لم تكن لتغير حقيقة التوافق الإسرائيلي- الأميركي على إعادة صياغة السلطة الفلسطينية، بعد اعتبار رئيسها «غير ذي صلة»، لتصبح مؤهلة على الموافقة على حل تعد «الخارطة» الفلسطينيين به من الناحية الفعلية لا النظرية، ويقوم على حصولهم على «دولة كانتونات» تقام على ٤٢٪ من الضفة الغربية، و٧٠٪ من قطاع غزة، وهو ثمن بخس قبضه مؤجل بانتظار قضاء الفلسطينيين بأيديهم على رئيسهم المنتخب، وقيادتهم الشرعية، ومقاومتهم المشروعة للاحتلال، وقبل ذلك حق أكثر من نصفهم بمواصلة «ادعاء» انتمائهم إلى مدنهم وبلداتهم وقراهم التي هجروا منها عنوة.

أما الترجمة العملية في حقل السياسة اليومية لرؤية الحكومة المستقيلة، التي أحسن بعض أقطابها «قراءة الخارطة»، على ما يبدو، فتركزت في المجال الأمني على «إهداء» حكومة شارون «هدية مجانية» رفضتها علناً، عبر وقف فلسطيني لإطلاق النار من جانب واحد تحت عنوان «هدنة»، فيما تواصل تصعيد العدوان الإسرائيلي بمختلف الأشكال، في ظل حملة مسعورة لتسريع بناء جدار الفصل العنصري، وتوسيع الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وغير ذلك من أمور لا تتضمن «الخارطة» أصلاً ما يلزم صراحة بوضع حد لها.

وفي المجال السياسي، تم جر هذه الحكومة للتفاوض حول القضايا «التكتيكية» التي حاولت أن تسوق نجاحاتها الصغيرة فيها بوصفها «إنجازات» سرعان ما بددتها سياسة حكومة شارون على الأرض، ومنها مثلاً: إزالة بضع بؤر استيطانية غير مأهولة، وإعادة بنائها في أماكن أخرى، بل وتوسيع عدد من المستوطنات ومصادرة المزيد من الأراضي لصالحها، وإطلاق سراح أعداد من الأسرى والجنائيين، الذين تم اعتقال أكثر منهم، ورفع عدة حواجز قبل إعادة وضعها ونشر المزيد منها، إضافة إلى التسهيلات «المزعومة» لتخفيف الحصار، وعدم نقل مزيد من المدن للسيطرة الفلسطينية، فيما بقي الإنجاز الأكبر البدء بصرف الأموال المحتجزة لدى إسرائيل.

وفي سياق عجز الحكومة المستقيلة عن «توريط» حكومة شارون في تفاوض ترفضه حول أي من القضايا ذات الأبعاد والتأثيرات الإستراتيجية على طبيعة الحل النهائي، بل وقبل ذلك على تفاصيل الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، مثل: إزالة جميع البؤر الاستيطانية، وتجميد التوسع الاستيطاني، والتوقف عن مصادرة الأراضي، ومجرد وقف العمل في بناء «الجدار الفاصل» في هذه المرحلة، كان الفلسطينيون مجرد متفرجين هامشيين لا شأن لهم في اختيار حكومتهم، وتحديد خياراتها السياسية، أو في الصراع الدائر على تقاسم النفوذ في إطار السلطة، فيما يتواصل فرض الحصار المهين على رئيسهم المنتخب ورمز قضيتهم، وتعمل معظم الفصائل وفق أجندتها الخاصة في إعلان المواقف السياسية، وتطبيق أشكال العمل المسلح التي تخدم هذه الأجندة، في غياب أي جهد حقيقي من حكومة «أبو مازن» للمبادرة إلى قيادة الحالة الفلسطينية نحو حوار جدي حول الآفاق المتاحة لتطور النظام السياسي الفلسطيني عقب استحداث منصب رئيس الوزراء، والبرنامج السياسي الذي يمكن التوافق حوله، وأشكال العمل السياسي والكفاحي الكفيلة بتحقيق هذا البرنامج.

ولم يكن من شأن إدارة الظهر لما يمكن تسميته «الجبهة الداخلية»، وتعزيز عوامل صمودها، سوى كشف ظهر حكومة «أبو مازن» وإضعاف قدرتها على الضغط لاستكمال إغلاق حلقة مناورتها للخروج من المأزق الذي تعانيه الحالة الفلسطينية، بل وتآكل قدرتها على صد الضغوط الخارجية، ووصولها إلى «لحظة الحقيقة» التي تمليها «خارطة الطريق» تحت وطأة التفسير الإسرائيلي- الأميركي للاستحقاقات الفلسطينية المطلوبة: محاربة «الإرهاب» عبر تفكيك بنيته التحتية، أي الانزلاق نحو هاوية الحرب الأهلية.

وفي المقابل، لا يواجه ورثة الحكومة المستقيلة من أعضاء الحكومة المقلصة في ظل إعلان «حالة الطوارئ» خيارات أفضل حالاً إذا أعادوا «اجترار» التجربة المريرة السابقة، من خلال الدخول إلى معترك السياسية اليومية من النقطة ذاتها: إدارة الظهر للرأي العام الفلسطيني ومتطلبات تعزيز الجبهة الداخلية، وإعادة التفاوض من حيث بدأت حكومة «أبو مازن» حول إعادة تقديم «هدية» الوقف الفلسطيني لإطلاق النار من جانب واحد، وإزالة هذه البؤرة الاستيطانية أو تلك، وإطلاق أعداد من الأسرى، وتسليم السلطة «الوهمية» سيطرة فعلية على هذه «المدينة- الكانتون» أو تلك، وإزالة هذا الحاجز أو ذاك، وغير ذلك من قضايا إجرائية وتكتيكية، فيما تواصل حكومة شارون العدوان والاستيطان والتهام مزيد من الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري، وغيرها من الإجراءات ذات الطابع الإستراتيجي، لتحسم بذلك على أرض الواقع طبيعة الحل النهائي.

إذا حدث ذلك، لن تجد حكومة «أبو علاء» في شكلها «الطارئ»، أو المقلص، أو ربما الموسع لاحقاً، من «الدولة» المنشودة ما تفاوض عليه سوى بقايا عظام التهمت إسرائيل لحمها، ولها في تجربة «الموت السياسي» لخيارات الحكومة التي سبقتها عبرة، فإذا شاءت الاستفادة منها لن يكون بمقدورها سوى أن تتحول بأسرع وقت إلى حكومة إدارة أزمة، وأن تفتح المجال لحوار جدي وعميق حول الخيارات المطروحة أمام الشعب الفلسطيني في ظل انعدام آفاق الحل السياسي الممكن في المرحلة الراهنة، وهي خيارات ربما يكون حل السلطة ذاتها، وإعادة النظر في مدى واقعية برنامج الدولتين، من أهونها بعد أشهر قليلة.

...ـــاش العصافير

هذا التجمع قوة معارضة أم شريكاً، أم ساعياً للظفر برأسها، وبهذا المعنى، لم تكلف فصائل التجمع والمنضوون فيه أنفسهم عناء تحليل وضع هذه السلطة، وماذا تمثل، وما هي آفاق استمرارها من عدمه، وهل هي ضرورة أم أنها صارت عبئاً على النضال الفلسطيني، ولا نية لرفع السؤال: لماذا تقهقرت حال القوى الديمقراطية والعلمانية، واحتلت مكانها القوى الأصولية الدينية، وأسباب هذا الصعود وكيفية التصدي له إن كانت هناك نية لمقاومة تأثيره، ثمة غياب شامل لتعيين موقع القضية الفلسطينية في إطارها الإقليمي والدولي، ولا ذكر لمعنى احتلال العراق وتداعياته الاستراتيجية على فلسطين وعموم المنطقة، بل لا توجد كلمة واحدة عن الصورة التي انتهى إليها عالم اليوم بعد أن عقدت راية زعامته للإمبراطورية الأميركية والموقع الإسرائيلي فيها ... الخ من أسئلة لا يعثر القارئ في أوراق التجمع على أثر لها ولا تؤرق القائمين عليه، وإن عثر عليها، فهي إشارات وإيماءات لا تليق بالإرث اليساري شديد الغرام بالتحليلات المطولة على مساوئه. أما التحديق في قوائم أسماء الموقعين على الإعلان فهي حكاية تحكى، ولكن ربما في مقام آخر.

أخلص إلى القول إن التطورات العاصفة على الساحة الفلسطينية وفيها ومن حولها، لم تدفع اليسار الفلسطيني وبضمنه (التجمع)، إلى خارج خطابه المألوف. هذا لأن أوضاعه، بأجنحته المختلفة، صارت فاقدة لقوى دفعها الحقيقية. وعليه، فإن الفقر المدقع الذي عانته أوراق التجمع يعكس معطيات واقعه، وهو ما يدفع إلى طرح فيض من الأسئلة، على الرغم من ظن أصحابها أنها دلالات على إسهامهم في الإجابات.

فاليسار الفلسطيني، وفي صيغة التجمع هذه المرة، ظل أبكم، لعاهة في مضمون الطرح والسجال والنقاش والانتساب إلى ميدان الفعل، وليس لاستعصاء في النطق، فالثرثرة في هذا المجال تكاد تصمّ الآذان، والمرض الفكري في أوساط اليسار صار مزمناً، ويكاد يكون عضالاً، لذلك، تبدو فرص النقاهة صعبة، وحدتها تتجلى عن استدامة وإقامة، وإلا، فكيف يفسر (الحائرون) حيرتهم أمام فظاعة ما يجري؟ وعلى أي محك يقيسون صحة نظراتهم؟ وإلى أية مرجعية عملية ونظرية يستندون في (مباشرة) مراجعاتهم تلك التي لم تحصل لدى فصائل اليسار حتى الآن، والتي، يبدو أنها لن تتحقق، وتلك التي وضع أصحابها أنفسهم خارج مواضيعها، ثم (استراحوا) على ضفاف (رحلتها المضنية).

هذه الجولة السريعة في مفاصل ميادين فعل اليسار لا ترمي إلى دعوة استغراق في (المستوى النظري)، بل هي تهدف إلى تجديد الانتساب اليساري إلى ميدان الفعل السياسي في مواجهة ظرف عصيب وشديد الوطأة، بعد كل ما عشناه ونعيشه من أزمات.

ما سلف، لا يعني بأي حال من الأحوال إعلان براءة، أو ادعاء كاذباً بأنني قاطع لجذوري، أو أنني تماثلت للشفاء من علل (بني قومي)، فهذه (مباهاة أقارب وجيران) آبائها، ولا أتحسس من يساريتي وانتمائي لأهل هذا التيار (بعجره وبجره)، بمقدار ما أميل إلى توسيع مروحة طرائق المعرفة في فهم (جماعتي) التي لا تختزلني، ولكني لا أعافها، ولا أنتصل منها سعياً لإثبات أهليتي للانتساب لغيرها.

أخيراً، لعل في إعلان (التجمع الديمقراطي) ما يوجب القول بنزاهة إنه، يحرض على طرح الكثير من الأسئلة الراهنة، ويرجئ بعضاً منها دون أن يلغيها، وهذا مقدر له أن يستكشف إمكانية الربط المباشر بين التلمس النظري والجسّ العملي على أكثر من صعيد. مرة أخرى تتبدى ضخامة مأزق اليسار الفلسطيني، بالنسبة إلى ضخامة ما يواجهه، وفي الانتظار (القصير)، لا بد من خطوة واعدة، ولتكن هذه الخطوة قيام (التجمع)، حتى ولو خابت توقعات كاتب هذه السطور فيه. هذه ملاحظات وإشارات غير نهائية ويسعدنا أن تفتح باباً للنقاش.